

اتهامات بالفساد المالي تطل الملياردير المصري نجيب ساويرس



الاثنين 16 مايو 2011 12:05 م

16/05/2011

تقدم محامون مصريون ببلدغ للنائب العام يتهمون فيه الملياردير ورجل الأعمال المعروف نجيب ساويرس ومسؤولين في الهيئة القومية للسكك الحديدية بالاستيلاء على المال العام، في عقد تطوير وإدارة عربات النوم والبوفيه مع "الهيئة" والذي فازت به شركة أربيل مصر التي يترأسها ساويرس

وجاء في بلدغ المحامين المصريين أن شركة أربيل مصر أخلت بالعقد واستولت على مبلغ 58 مليون جنيه من أموال الهيئة
من جهته أكد نجيب ساويرس للعربية أنه لم يوجه إليه أي اتهام حتى الآن في هذا الشأن وليس لديه علمه بهذا البلدغ، مضيفاً "هذا مجرد بلدغ ولا يوجد لدي ما أعلق عليه".

وقال "كانت هناك قضية في هذا الموضوع منذ عدة سنوات وتم التحقيق فيها، وحكم القضاء بغرامة مالية على شركة أربيل مصر، إلا أننا رفعنا قضية أمام القضاء الإداري وجاء الحكم لصالحنا، وانتهت المسألة على ذلك".

وذكرت صحيفة الأهرام المصرية في عددها الصادر اليوم أن النائب العام المساعد المستشار عادل السعيد أحال البلدغ رقم 7556 بلاغات النائب العام المقدم من كل من ممدوح إسماعيل رئيس لجنة حقوق الانسان بنقابة المحامين وأحمد إسماعيل عضو لجنة حقوق الانسان بالنقابة وأشرف عبد الغني وعدد آخر من المحامين إلى نيابة الأموال العامة بشأن القضية رقم 123 حصر أموال عامة عليا، ضد كل من نجيب ساويرس رئيس مجلس إدارة شركة أربيل مصر، لاتهامه بالاستيلاء على المال العام بالتواطؤ المتعمد مع بعض المسؤولين عن مرفق السكك الحديدية وهم محمد عرفة رئيس مجلس إدارة هيئة السكك الحديدية، ورضا علام وهدان نائب رئيس هيئة السكك الحديدية للشؤون المالية، والأمير محمد عبد المنعم نائب رئيس مجلس الإدارة للتشغيل والتجارية، وسامي أحمد الصباغ المستشار القانوني للهيئة، وحماة فريد منصور نائب رئيس الإدارة المركزية للشؤون التجارية، ونيل خفاجة مدير عام التنسيق ، وإهدار مبلغ يجاوز 58 مليون جنيه لدى شركة أربيل مصر التي يملكها نجيب ساويرس

ترجع وقائع القضية إلى سنة 2000 عندما تعاقدت شركة أربيل مصر على إدارة عربات النوم والبوفيه مع الهيئة القومية للسكك الحديدية إلا أنها أخلت بالعقد واستولت على مبلغ 58 مليون جنيه من أموال الهيئة

وجاء في البلدغ أن شركة أربيل مصر، حاولت تضليل العدالة وسير التحقيقات بافتعال عقد جديد مع لجنة غير مختصة لتوقيع عقد عام 2004 لإخفاء حق الهيئة في استرداد هذا المبلغ، ونمي إلى علم المحامين - كما جاء في البلدغ - أن تحقيقات النيابة الإدارية وتحريات مباحث الأموال العامة وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات يدين شركة ساويرس .
العربية نت